

رسالة إلى المطران يوسف الخوري

من ولده الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

سيادة المطران الموقر:

"الناس رجالان. رجل نائم في النور، ورجل مستيقظ في الظلام". ففي رسالتي اليوم لا أريد أن أكون لا هذا ولا ذلك، بل أريد أن أكون مستيقظاً في النور، نور الحق والحقيقة، به أهتدي لنصل جميعاً إلى حلول عقلانية -روحانية بدونها لا تقوم رعايا، ولا تُبنى مجتمعات لبنانية في بلاد الاغتراب، ولا تنمو علاقة راعي برعيته، فحيث لا توجد رعية تنتفي الحاجة لوجود راع. من يعرف الحقيقة يغدو من واجبه أن يتكلم، لأن "الساكت عن الحق شيطان أخرس". بهذه الروح، وبهذه الروح وحدها، أكتب لكم هذه الرسالة آملاً أن يتسع صدركم لها فتعيدون النظر بما اتخذتم من قرارات رعائية ترى الغالبية العظمى من أبناء رعايانا أنها لا تتناسب والمحيط الذي نعيش فيه ولن تؤدي إلا إلى تشتيتنا وتغريب شبابنا. سيدي الجليل: قد يسأل البعض لماذا أخطبكم من خلال وسائل الإعلام فيما بإمكانني التحدث معكم عن طريق التلفون أو البريد أو الإنترنت أو حتى مقابلتكم شخصياً.

سيدي، لقد سلطنا الطرق الثلاثة معكم دون جدوى وقد رفضتم الأخذ بندايات مجلس الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان المتكررة وصدتكم محاولات العديد من رجال الدين والفاعليات والمنقذين من أبناء رعايانا المخلصين في كندا وقررتم بعناد عدم سماع الشكاوى أو الالتفات إلى المطالب المحقة. لقد عاملتنا بأسلوب لا يمكن أن نقف حياله مكتوفي الأيدي ونحن نفاخر أننا أبناء لبنان العظيم الذي علم العالم الأبجدية وصدر له الديموقراطية والحريات. وإن كان من ميزة لشعبنا تفرقه عن باقي شعوب الأرض فهي قدرته الهائلة على التطور والتكيف والتأقلم أينما وجد. وبالتالي فإن شعبنا في كندا يرفض التحجر والتفوق ولا يرضى تحت أي ظرف أن تمارس عليه الوصاية في إدارة شؤون معابده، علماً أنه يخضع كلياً لسلطتكم في الأمور الكنسية دون أي تحفظ، وطاعته في هذا المجال طاعة كاملة.

سيدي: صحيح أن الكنيسة (المجمع الشرقي وبكركي) أعطتكم حق صياغة القوانين الرعائية، إلا أنها طلبت منكم في نفس الوقت أن تكون قوانينكم متماشية مع احتياجات الرعايا ودور الكهنة فيها وغير متعارضة مع القوانين المرعية الشأن في البلد المتواجدة فيه هذه الرعايا.

هنا نذكركم بمحبة إلى أن القانون الذي فرضتموه على رعايانا، وتحديداً على رعية سيده لبنان في تورنتو مؤخراً، حيث عينتم اللجان الرعوية بكامل أفرادها دون إعطاء أبناء الرعية أي حق حتى في اختيار واحد من أعضائها، هذا التدبير لا يستوفي أياً من المتطلبات الثلاثة السالفة الذكر المحددة في القوانين الكنسية.

سيدي: لقد خضت تجربة مرة حول قانونكم هذا مع أحد كهنة رعاياكم الأفاضل في كندا الذي رفض بشجاعة وإياء ومعه أبناء الرعية مصادرة قرارهم ومعاملتهم كالأقصر. وكما تعلمون فقد استدعى الأمر، (بناءً لطلبكم) ودون الخوض في التفاصيل، تدخل المجمع الشرقي الذي طلب منكم رسمياً وقف مفعول القانون المذكور لأنه كما جاء في التقرير الذي رفعه المحقق الفاتيكاني لسيادتكم: "يخلق من المشاكل أكثر مما يُصلح".

إننا في الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان وباقي التجمعات السيادية المؤمنة بلبنان ال ١٠٤٥٢ كلم مربع، لا يمكننا أن نكون أبناء الظلام ونحن نذرننا أنفسنا للدفاع عن حقوق أهلنا في الوطن الأم وبلاد الاغتراب، كما أننا لا نقبل أن نعامل كالأقصر والأطفال فيما بكركي التي أعطيت مجد لبنان وغبطة أبنينا السيد البطريرك والمطارنة كافة يحملون مشعل الحريات ولواء التحرر والانعقاد من العبودية ويطالبون باستعادة القرار ورفع الهيمنة.

لقد رفعنا لحضرتكم مراراً وتكراراً مطالبنا وبكافة الوسائل لكننا اصطدنا بإصراركم على فرض قوانين رعائية فوقية لا تتماشى مع المحيط الذي نعيش فيه ولا تخاطب عقول شبابنا الذين ولدوا وترعرعوا في كندا على مفاهيم الحرية والديموقراطية واحترام الرأي الآخر.

لقد قرر اتحادنا ومعه عدد كبير من أبناء رعيتنا في تورنتو رفع الأمر إلى المراجع الكنسية العليا بعد أن رفضتم باستمرار، بل صديتم كافة المحاولات لاقتناعكم بعدم تماشي قانونكم مع المحيط الكندي، وهنا نطلب من باقي الرعايا أن تتخذ نفس الموقف، بنفس الوقت نطلب منكم مجدداً وقف تنفيذ هذا القانون وتعديله ليحاكي مفاهيم الحرية في الاختيار ومبدأ احترام الغير ولنا في هذا المجال أمثلة القانون الديموقراطي المتبع في الكنيسة الأرثوذكسية المشرقية في كندا حيث يتم انتخاب كافة أعضاء اللجان من قبل أعضاء الرعية وفي القانون المتبع في الكنيسة الكاثوليكية الملكية وأيضاً في كندا الذي يعطي الكاهن حق تعيين خمسة من الأعضاء فيما يترك لأبناء الرعية انتخاب الأعضاء الثمانية الباقين.

إن قانونكم الذي أعطيتم لنفسكم من خلاله حق تعيين ثمانية أعضاء من لجان الكنيسة وللکاهن حق تعيين الخمسة الباقين قد ألغى دور أعضاء الرعية في إدارة شؤون رعيتهم وجردهم بالكامل من حقهم في العضوية وهذا أمر مخالف للقوانين الكندية ولا يأخذ بتوصيات السينودس من أجل لبنان لجهة دور العلمانيين ولا يتوافق مع بنود القانون الكنسي، كما أنه يناقض رسالة بكركي الداعية للحريات ويعيدنا إلى عهود الاقطاعيات والتخلف. نريدكم الراعي الصالح الذي يعمل مع رعيتة فيتفهم احتياجاتها ويعبر عن تطلعاتها ويحس بأوجاعها ولا يغرب أحد من أفرادها.

سيدي إن الرجوع عن الخطأ فضيلة ودمتم لولدكم. تورنتو في ٢٧/١/٢٠٠١